مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد: 11/ العـدد: 01 (2023)، ص: 57-70

مشروع التصنيع وظهور فئة الإطارات في المؤسسات الاقتصادية

The industrialization project and the emergence of the tire category in the economic institutions

حمامي فريـد[1]

[1] جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، farid.hamami@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/10 تاريخ القبول: 13 /2023/03 تاريخ النشر: 2023/03/14

ملخص :

سعت الجزائر جاهدة الى إعادة بناء نفسها و إيجاد مخرج لها ينجيها من ويلات الوضع الصعب الذي خلفته السياسة الاستعمارية ، حيث انتهجت إستراتيجية وسياسة تنموية ترتكز على مشروع التصنيع بالدرجة الأولى بغية القضاء على الركود الذي طال عديد المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ، حيث استطاعت أن تحقق تقدما في مجال الصناعة الميكانيكية والحديد والصلب حيث كان بإمكانها تمويل المشاريع الصناعية من قطاع المحروقات. وهذه الخطة التنموية لا يمكن تحقيقها دون تثمين وإعادة الاعتبار للعنصر البشري خاصة منها الإطارات والكوادر الفنية و العمل على تكوينها و تأهيلها وإكسابها الكفاءة والخبرة العلمية والعملية ، والتي تعتبر المورد الحقيقي للنهوض بالاقتصاد والتنمية الشاملة ، حيث تطرقنا في هذا المقال إلى إبراز ظروف ظهور الإطارات و إعطاء لمحة عن تجربة التصنيع التي بفضلها ظهرت فئة الإطارات الصناعية، كما تطرقنا الى مكانتها في البناء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية وكذا دورها وأبعادها المختلفة .

كلمات مفتاحية : مشروع التصنيع، المؤسسات الاقتصادية، الاطارات.

Abstract: Algeria strived to rebuild itself and find a way out to save it from the scourge of the difficult situation left by the colonial policy, as it pursued a strategy and development policy based primarily on the industrialization project in order to eliminate the stagnation that affected many areas, including social, economic and educational. Where it was able to take giant steps in the field of mechanical industry, iron and steel, as it was able to finance these industrial projects from the fuel sector.

This comprehensive development plan cannot be achieved without appreciating and re-considering the human element, especially the cadres and technical cadres, and working on training, qualifying and providing them with competence and scientific and practical experience, which is considered the real resource for the advancement of the economy and comprehensive development. Giving a glimpse of the manufacturing experience thanks to which the category of tires appeared, and then the emergence of industrial tires. We also touched on its place in the social structure of economic institutions, as well as its role and its various dimensions.

Keywords: manufacturing project,economic institutions, tires.

***المؤلف المرسل** : فريــد حمامي

1. مقدمة

خلفت السياسة الاستعمارية في الجزائر اقتصادا هشا تتجلى مخلفاتها في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها المستعمر غداة رحيله ، كما سعت الجزائر جاهدة الى إعادة بناء نفسها و إيجاد مخرج ينجيها من ويلات الوضع الصعب وضرورة مواجهة حتمية الأمر الواقع ، وانطلاقا من المعطيات والإمكانيات المتاحة والبسيطة و بالإرادة والعزيمة للقضاء على الجهل والفقر والركود الذي طال عديد المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

انتهجت الدولة الجزائرية المستقلة وبالإمكانيات المعدودة وبإرادة شعب وقادة تحدوا الصعاب ولم يعرفوا المستحيل الى تبني نهج من خلال تبني استراتيجيات وسياسات تنموية ترتكز على مشروع التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره المسلك الوحيد إلى التقدم والتطور والنهوض بشتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها ومحاولة إنقاذ البلاد من ويلات التخلف و التقهقر.

2. الإطارات الصناعية ومشروع التصنيع

1.2 لمحة عن التجربة الجزائرية في التصنيع

خلفت السياسة الاستعمارية في الجزائر اقتصادا متدهورا و هشا في هياكله، قائما ومعتمدا على السياسة الزراعية و استغلال المواد الأولية، كانت الضرورة ملحة على الدولة الجزائرية للنهوض باقتصادها الوطني لمواكبة التنمية الاقتصادية المخططة القائمة على مبدأ التصنيع إذ أنها لجأت إلى تأميم الثروات النفطية والمنجمية وإقامة مركبات ضخمة تسمح لها بتطبيق ما يسمى بسياسة الأقطاب الصناعية . حيث يرى الباحث بومخلوف (بومخلوف ، 2001، ص 35) أن الدولة الجزائرية عمدت إلى تنظيم بعض المؤسسات على مستوى جهوي بمعنى أن كل واحدة تعمل على تغطية احتياجات جهة معينة من الوطن ، حيث تم توزيع مقرات بعض المؤسسات الوطنية على العواصم الجهوية والمدن الداخلية للبلاد بغية تحقيق نوع من التوازن في التنمية الشاملة .

كما سارت الجزائر غداة الاستقلال وفق نموذج ومنهج يجعل من مشروع التصنيع الدافع والمحرك الأساسي للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تتمحور كلها حول مشروع التصنيع . و يسند هذا الأمر الباحث فكرون السعيد إلى أن اعتماد الجزائر على تبني مشروع التصنيع بالدرجة الأولى راجع إلى عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية تتجلى فيما يلي : (فكرون ، 2005، ص 209)

- عدم تحقيق التنمية يؤدي إلى ظهور جملة من التناقضات الشديدة والتي تتبلور وتتحول بدورها إلى ظواهر و أزمات على الصعيد الداخلي أو الخارجي .
- عملية التنمية تعمل على خلق العمل والإنتاج وهو الأمر الذي ينمي ويغذي استمرارية المجتمع .
- إستراتيجية مشروع التصنيع ما هي سوى صورة مصغرة عن مشروع التنمية الشاملة .

فالجزائر من خلال تبني مشروع التصنيع سعت إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتقوية الهيكل الاقتصادي بتقنيات حديثة وتكنولوجيا معاصرة ، و هو الأمر الذي يؤدي بلا شك إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي . بينما الباحثة قوريش نصيرة فهي ترى بأن إستراتيجية الصناعات المصنعة التي انتهجت من قبل الدولة الجزائرية المستقلة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة وبلوغ الاستقلال الاقتصادي لم تنجح في تحقيق أهدافها بل بالعكس أدت إلى تفاقم الوضع وتأزمه ، حيث لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود بل كرست من تبعية الجزائر للخارج. (قريش نصيرة ، ب س، ص 88) . ويرى الباحث عبد المؤمن فؤاد أن المشروع التصنيعي الذي كانت أهدافه المحلية تتمحور أساسا حول خلق نظام صناعي مندمج من خلال توفير المعدات والأدوات وتطوير السلع الاستهلاكية لتلبية حاجات المواطن الأساسية لم تتحقق ، ذلك أن وظيفة المؤسسة الصناعية الجزائرية كانت تكرس البنية الهرمية للمؤسسة باتجاه إنتاج العلاقات الاجتماعية ، وهذا على حساب إهمال الدور الاقتصادي أو بما يسمى الفني الإنتاجي والذي يضفي طابع من الشرعية العقلانية للمؤسسة الصناعية الجزائرية باتجاه تنظيم حقل الإنتاج. (عبد المؤمن فؤاد ، 2001، ص 30). حيث فكرت الجزائر من خلال هذه السياسة الى رفع مستوى معيشة المواطن الجزائري والقضاء على الأمية وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ،

ولإنجاح هذه السياسة وبلوغ مسعاها وجب توفر بعض الشروط والتي على رأسها توفر اليد العاملة المؤهلة والتي تتمتع بمؤهلات علمية وعملية والتي بإمكانها تجسيد هذه الإستراتيجية على أرض الواقع ، حيث عمدت الجزائر الى التكوين السريع للإطارات كون الثورة الصناعية تشترط في نجاحها فئة الإطارات وجميع الفئات العمالية . (الصديق تاوتي ، 2001، ص 5 نقلا عن عيشاوي وهيبة ، ص 155) ، كما سعت الجزائر الى مواكبة التطور التكنولوجي والالتحاق بركب العولمة و ما تستلزمه من تفتح وفق المناهج العصرية في العمل و التنظيم، فالدور المنتظر من فئة الإطارات هي مهمة شاقة وصعبة تمثل الركيزة والقاعدة الأساسية لتجسيد السياسة والاستراتيجية الجديدة على أرض الواقع وتحقيق أهدافه سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي . وفي هذا الصدد ترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ضرورة توفر بعض الشروط الرئيسية لبلوغ التنمية الاقتصادية من بينها : (مختاري بن هنية ، 2008، ص 60)

- ضرورة توفر مناخ اقتصادي واجتماعي يتوافق مع القائمين على المشروع.
- ضرورة تكوين رأس مال في النشاط الصناعي.
- التوسع المستمر في الأسواق وفسح المجال أمام التجارة الدولية.
- تحقيق التقدم والتطور فيما يخص الإنتاجية سواء من حيث الكمية أو النوعية.

وأمام حتمية المعطيات الدولية والاقتصادية دعت الضرورة الى مواكبة التغيرات بتكييف وتوافق أنماط التسيير و تحسين ميكانيزماته تبعا لتلك التحولات بما يخدم القطاع الصناعي والتأسيس لبوادر التنمية الشاملة . فشرعت منذ سنة 1982 في عملية إصلاح القطاع من الناحية التنظيمية ضمن ما يسمى بإحداث القطيعة بين كل من الإنتاج و التسويق و الخدمات الأخرى ، و بعدها و في

سنة 1988 أصبحت المؤسسات تتمتع بالاستقلالية التامة . وظل الوضع هكذا إلى غاية 1989 حين أصبح من الضروري إتباع نهج نظام جديد يتجسد في استقلالية المؤسسات، والرضوخ لضوابط الاقتصاد الحر. حيث يرى الباحث قعدة العيد أن الجزائر انتهجت سياسة تنموية تتجسد في أعمال إنمائية ذات طابع ترميمي يهدف إلى تخليص البلاد مما خلفه الاستعمار الفرنسي ، ولكن في اعتقاده أن هذه الأخيرة تتخللها نوع من الغموض والفقر إلى التخطيط العلمي السليم بفعل غياب نظرة واضحة ودقيقة لمستقبل التنمية ويرجع الأمر في ذلك إلى ندرة الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة . (العيد قعدة ، 2007، ص 145). وربما يرجع ذلك إلى سوء اختيار مواطن التصنيع لتجسيد هذه الإستراتيجية وهو الأمر الذي أكده الباحث محمد بومخلوف بأن مشكلة اختيار الموقع الصناعي تعتبر بمثابة مشكلة من بين المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التوطين الصناعي مهما كانت طبيعة المشروع ، لان العشوائية في مثل هذه العمليات قد تؤدي إلى إخفاق المشروع وعدم بلوغه لأهدافه المسطرة. (بومخلوف ، 2000، ص 27). كما يمكن مرد ذلك إلى التفاعل القائم بين خصائص التنظيمات الصناعية من جهة والخصائص البنائية للبيئة الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، حيث ينعكس بصورة مباشرة على التركيبة البشرية للعمال فيما يخص الخبرة المهنية في المجال الصناعي ومستوى التأهيل والأصول الاجتماعية الريفية، الحضرية . (بومخلوف ، 2001، ص 103)

2.2 الاطارات ومشروع التصنيع

اتسم مشروع التصنيع بالنقص الفادح فيما يخص التأطير والتسيير وذلك لندرة الإطارات والكوادر الفنية .حيث عمدت الجزائر إلى توظيف الإطارات الوطنية رغم افتقارها للمؤهلات اللازمة والضرورية . وأمام حجم المشروع الذي سنته الجزائر المستقلة قامت بإنشاء مؤسسات ومراكز التكوين والتي كان المجال

الصناعي من بين تخصصاتها ، ففي 1969 تم إنشاء معاهد لتكوين الإطارات والتقنيين . وفي سنة 1990 فتح المجال أمام جميع الإطارات للاستفادة من التكوين المتواصل وهذا سعيا لتحقيق وتجسيد مشروع التنمية الشاملة . حيث أن الاهتمام بفئة الإطارات والكفاءات ليس بحديث النشأة بل بدأ قبل الاستقلال، فبعد الاستقلال وبالضبط بعد سنة 1966 مع انتهاج أسلوب التخطيط الاشتراكي، سجلت الجزائر ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969) عجز في القوة العاملة خاصة فئة الإطارات، حيث كانت الجزائر تستعين بالإطارات الأجنبية، وقد وصل عدد الإطارات التي استعانت بها الجزائر إلى: 20.000 إطارا. (تركي رابح ، 1983، ص 115). كما لجأت الجزائر في بداية الثمانينات إلى الإجراء الإصلاحي المتمثل في إعادة الهيكلة، الذي جاء لتغطية عدة نقائص منها نقص الأموال الخاصة بالمؤسسات، وكذا التكفل ببعض النشاطات الإستراتيجية ذات المردودية المالية الضعيفة وهذا على حساب المؤسسة ، حيث تتمثل هذه النشاطات في الفصل بين ثلاثة عمليات هي: الإنتاج والتنمية والتسويق. بموجب هذا التغيير الهيكلي الواسع النطاق أصبحت العديد من الوحدات التي كانت تابعة لشركات وطنية ذات كيان معنوي و مادي مستقل. (سعدي نور الدين ، 1984، ص 306) ، ويحصر الباحث بومخلوف عوامل حتمية إعادة الهيكلة في كل من: (بومخلوف ، 2001، ص 36)

- العوامل التطورية : تشتمل على مجمل التطورات التنموية .
- العوامل التنظيمية : وهي نتيجة العجز في التحكم على المؤسسات.
- العوامل السياسية : وهي الممهدة الى بروز نظام اقتصادي واجتماعي جديد.

وفي هذا السياق تعتبر سنة 1988 سنة صدور قوانين استقلالية المؤسسات حيث جاءت لمواجهة مختلف العراقيل الداخلية التي حالت دون تمكن المؤسسات من السير الفعال ومن بلوغ الأهداف المرسومة، كما أنها جاءت كإجراء تكميلي

لإعادة الهيكلة. (عبد الحفيظ مقدم ، 1996، ص 230)، حيث أصبحت المؤسسات الوطنية معرضة لتغيرات جذرية وعميقة لا تتوقف عند حد الاستقلالية فحسب، بل تتعداها إلى أبعد من ذلك، من اقتصاد مركزي مسير وموجه من طرف الدولة إلى اقتصاد السوق الذي يحكمه كل من العرض والطلب. (محمد الصغير بعلي ، 19932، ص 61) .

3.2 الاطارات ومكانتها في البناء الاجتماعي للمؤسسة

أن إدراك الإطارات لبعض الجوانب التنظيمية للمصنع بمعنى كلما كان مستوى إدراكه أكبر كلما كان مجال المشاركة أكبر ، وينحصر ذلك وفق جانبين هما: (بومخلوف ، 1991، ص 308) :

- الداخلي يتوقف على مدى إدراكه للمستويات الإشرافية والمصالح الإدارية للتنظيم .
- الخارجي يتوقف على مدى إدراكه لعلاقات التنظيم الخارجية.

إن أغلبية الإطارات على العموم يعتقدون بأنه على الرغم من أهمية المناصب التي يحتلونها من الناحية الوظيفية، إلا أنهم يبقون في غالب الحالات بعيدين عن مراكز السلطة واتخاذ القرار، إذ يجدون أنفسهم مجبرون، بفعل القواعد التنظيمية، على الرجوع إلى رؤسائهم باستمرار، مما يعني سيادة نمط بيروقراطي متصلب في التنظيم وغياب فرض تفويض السلطة للمناصب الدنيا مما يحول دون اتخاذ المبادرات المبدعة ويكبل إرادة العناصر النشطة الراغبة في التجديد والتغيير. (العياشي عنصر ، 2001، ص 91)

إذ يرى هنري فايول أن مسألة المركزية واللامركزية في الإدارة مسألة نسبية يقصد منها الوصول إلى أحسن الحالات الإدارية في كل منشأة على حدى، ومنه يقسم المنشآت الصناعية إلى منشآت كبيرة وأخرى صغيرة، بقصد تبيان أي نوع من نمطي الإدارة واجب تطبيقه لتحقيق هذا الهدف، ففي المنشآت أو المصانع

الصغيرة توجد مركزية مطلقة، وذلك لأن الأوامر الصادرة عن المديرين تصل إلى المرؤوسيين مباشرة .

أما في المنشآت أو الشركات الكبيرة فإن اللامركزية هي النمط الإداري المطبق بها حيث توجد بها سلسلة طويلة من التدرج الرئاسي والإشرافي بين المدير والمستويات الأدنى، ولذلك فإن الأوامر والمعلومات المقابلة أيضا لابد أن تسير خلال سلسلة من الخطوات الوسطية، فكل موظف يظيف – بقصد منه أو بغير قصد – جزءا من ذات نفسه في نقل وتنفيذ الأوامر وهكذا توجد اللامركزية التي لا يفيد وجودها في المنشآت الصغيرة. (جبارة عطية جبارة ،2002، ص 46).

3. دور الاطارات وأبعاده

هناك ثلاث أبعاد أساسية لدور الإطارات في المجتمع الجزائري لأن كل بعد يرتبط بمستوى معين من مستويات الذي يتحرك في إطاره أفراد هذه الفئة، كما نشير كذلك إلى أن وعي الإطارات بهذه الأبعاد الثلاثة وبأهميتها وعيا حقيقيا وكافيا وكاملا كفيل بأن يرفع من حظوظ هذه الفئة في القيام بدورها بفعالية مما يساهم في تدعيم مركزها المهني والتنظيمي والاجتماعي. وهذه الأبعاد تندرج فيما يلي: (العياشي عنصر، 2001، ص ص 42-43).

البعد التقني التنظيمي : ويتضمن مجموعة من المهام تقع على عاتق الإطارات داخل التنظيم الذي يعملون فيه، كأنشطة البحث والدراسة بصفة مباشرة أي أن الإطار يكون بمثابة الباحث وتهدف هذه الأنشطة على العموم وحسب الحالات إلى تحسين منتوج أو خدمة أو إبداع طريقة عمل أكثر فعالية ونجاعة. أو التوصل إلى معلومات يستفيد منها التنظيم في إحدى ميادين نشاطه. (العايب سليم ، 2007، ص 302).

كما تقوم الإطارات بوظائف متعددة مثل تسيير الموارد المالية والمادية والبشرية، مع تقليد مسؤوليات وسطية بين المسيرين، وأعوان التحكم من أجل تحقيق أهداف المصلحة العامة للمؤسسة.

المراقبة : بواسطتها يطلع الإطار على العمل إذ كان قد نفذ حسب المعايير المسجلة في التنظيم، كما يدرك درجة تطور الأشغال بالنسبة للأهداف المحددة وملاحظة المشاكل التي يتعرض لها المساعدون، حتى يكون التدخل في الوقت المناسب عند الضرورة. (تقية محمد المهدي حسان ، 1996، ص 32). كما أن هناك من يحصر هذا البعد في كل من التخطيط والتنظيم والتنسيق وأخذ القرار بالإضافة إلى المهمة التسييرية ، والتي يتم من خلالها التخطيط لمستقبل المؤسسة الذي يعتبر الخطوة الأولى قبل كل قرار في المؤسسة . (عيشاوي وهيبة ، 2011، ص 158).

البعد الإجتماعي – القيادي : يعتبره الباحث ميراني حسان بأنه كل ما تمليه ضرورة المساهمة في حركة التغيير والتحديث من طرف الإطارات ، هذه المساهمة التي تقع على عاتق كل الفئات المثقفة ...استجابة لما تتطلبه الظروف الموضوعية التي تفرضها الحاجة لتوفير الشروط التي تفتح المجال للإطارات أنفسهم للقيام بمهامهم التقنية والتنظيمية بكل فعالية ليتمكنوا من تحقيق ما يتطلعون اليه من أهداف وطموحات . (ميراني حسان ، 2001، ص، 49) . كما تعتبر عملية اتخاذ القرار أحد العوامل المهمة والإستراتيجية في حياة التنظيمات، وعلى تنوع الأساليب المتبعة في ذلك فإنه يمكننا الحديث عن نموذجين، يتميز الأول بتركيز العملة في يد أقلية تحتل المواقع الحساسة في التنظيم، بينما يكون الثاني أكثر انفتاحا على المستويات الأخرى في التنظيم متيحا الفرصة لمختلف الأعضاء في المساهمة، وإن كان الكلاسكية في هذا الحقل أسلوب اتخاذ القرار التسلطي أو الاستبدادي، أو حكم الأقلية، في مقابل أسلوب التسيير بالمشاركة، أو الأسلوب الديمقراطي. وتشير

الدراسات الحديثة في حقل الإدارة والتنظيم أن الأسلوب الثاني أصبح يفرض نفسه بقوة ولا مناص من اللجوء إليه إذا ما أراد المسيرون تحقيق النجاح المطلوب. (العياشي عنصر ، 2001، ص 92).

البعد الإجتماعي ، المهني : وهو البعد الذي يحتوي مجموعة الأنشطة التي يفرضها إلتزام الإطارات بضرورة التحرك الجماعي والمنظم كشرط أساسي من شروط مواجهة مختلف القوى الاجتماعية الأخرى حتى يتمكنوا من احتلال مواقع مؤثرة وتدعيم مكانتهم لأن عمل الإطارات يتم في نطاق العلاقات الاجتماعية القائمة التي تفرض منطق الفعل الجماعي. (العايب سليم ، 2007، ص 303).

4. خاتمة

الظروف التي ورثتها الجزائر غداة الاستقلال والسياسة والإستراتيجية المنتهجة لتحقيق التنمية الشاملة والتطور الاقتصادي والاجتماعي كلها كانت عوامل ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ظهور ما يسمى بفئة الإطارات والتي تزامن مع مشروع التصنيع ، فكانت الحاجة الى يد عاملة نوعية وإطارات وكوادر و قادرة على قيادة المشروع والتطلع الى مستوى البلدان المتقدمة ، لا سيما أمام التقهقر الذي ورثناه من الاستعمار على جميع الأصعدة .

5. قائمة المراجع :

- تقية محمد المهدي حسان، *(1996) ، الإطار بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة للمؤسسة*، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر) .
- جبارة عطية جبارة، (2002)، *الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الصناعي* ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- *رابح ترك،(1983)، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر "مجلة الثقافة"*، وزارة الثقافة، الجزائر، 1983.
- الصديق تاوتي ، *(2001)، تكوين الاطارات من أجل التنمية* ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- العايب سليم . (2007) . *هندسة تسيير الاطارات بالمؤسسة الصناعية* ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ، الجزائر2 ،الجزائر).
- *عبد المؤمن فؤاد ،(2001)، سلطة الاطارات وملكية الدولة ، الاطارات الصناعية ،مواقع ، أدوار ، مسارات ، تمثلات* ، دفاتر المركز، رقم 02، مركز البحث في الانتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ص ص 23-36.
- *العياشي عنصر ،(2001)، الاطارات،مسارات وتمثلات ، الاطارات الصناعية ،مواقع ، أدوار ، مسارات ، تمثلات* ، دفاتر المركز، رقم 02، مركز البحث في الانتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ص ص 23-36.
- عيشاوي وهيبة ، (2011) ، *الرهان المستقبلي لفعالية الإطارات* ، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، الجزائر).
- فكرون السعيد. (2005). *إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية- حالة الجزائر-* ، (أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، جامعة منتورى قسنطينة ، الجزائر).

- ✓ *قعدة العيد ،(2007) ، التجربة الصناعية والتنمية المجتمعية في المناطق الداخلية بالجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية* ، العدد 01 ، 2006-2007 .
- ✓ قوريش نصيرة ، *أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، العدد 05.
- ✓ محمد الصغير بعلي ، (1992)، *تنظيم القطاع العام " استقلالية المؤسسات" ،الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ محمد بومخلوف ، (2001) ، *التنظيم الصناعي والبيئة*، الطبعة الأولى ،الجزائر شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع.
- ✓ محمد بومخلوف ،(2000) ،*التوطين الصناعي في الفكر والممارسة*، الطبعة الأولى،الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر.
- ✓ محمد بومخلوف ،(1991) ، *اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية*،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
- ✓ محمد بومخلوف ،*(2001). التوطن الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر– التجربة والأفاق* . الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر.
- ✓ مختار بن هنية ، (2008)، *استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية* – أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر).
- ✓ مقدم عبد الحفيظ، (1996) ، *المديرون- دراسات نفسية إجتماعية في المؤسسات الإقتصادية*، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ✓ *ميراني حسان ،(2001)، الأبعاد الثلاثة لدور الاطارات ، الاطارات الصناعية ،مواقع ، أدوار ، مسارات ، تمثلات* ، دفاتر المركز، رقم 02، مركز البحث في الانتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ص ص 27-54.

✓ ميراني حسان، (2007)، الهوية المهنية الاجتماعية لفئة اطارات المؤسسات الاقتصادية العمومية ، (أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع،جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر).

✓ نور الدين سعدي،(1984)، *إعادة هيكلة مؤسسات الدولة"،مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، عدد رقم 2، 1984